الواقع العربي فهو على نحو مغاير ولأننا لا نعترف الا بالتاريخ وعلم التاريخ كما كتب ماركس بحتا اي ما حدث في التاريخ، بدءا بمراحله السحيقة القديمة وحركة صعوده ومراحله، الى التاريخ الحديث والوضع الراهن، وبالتالي فان كان لكل امة خصائصها، غير ان هناك قوانين عامة ومراحل متشابهة تحكم المجتمع البشري عموما، وبالتالي ثمة قواسم مشتركة عظمى تجمع تاريخ امتنا العربية بتاريخ البشرية وقواسم مشتركة عظمى تجمع واقعنا بواقع غيرنا ومستقبلنا بمستقبل سوانا من الامم، فهل يمكن استقراء واقعنا من واقع الشعوب والامم التي تسبقنا في درجة التطور مطبوعا بخصائصنا القومية؟ في واقع اوروبا وفي واقع الصين وفيتنام على سبيل المثال؟

معروف ان الثورة البرجوازية التي اجتاحت اوروبا فيا لعقدين الاخيرين من القرن ١٨ وطليعتها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ قد حطمت علاقات الانتاج الاقطاعية التي كان يحكمها قانون الريع العقاري سواء من خلال الاتاوة او المحاصصة، والغت نظام القنانة وكنست ما يرتبط بالمرحلة الاقطاعية من نظم كالحدود بين مناطق الامراء، والعملة المحلية والجمارك التي تحد من تنقل البضائع ووزعت الكثير من اراضي الاقطاعيين على الفلاحين وبالتالي انتصرت علاقات الانتاج الرأسمالي في الصناعة والزراعة حيث قانون فائض القيمة الذي تستغل الرأسمالية بموجبه العامل والشغيل، توحدت السوق الداخلية ضمن حياة اقتصادية مشتركة بكل امة بدون حدود تجزيئية داخلية، فغدت حرية الحركة مكفولة للايدي العاملة كما حرية تبادل السلع، وانطلقت الصناعة التي نشأت في ارحام الاقطاع بقوة كبيرة.

ونتج عن ذلك وتزامن معه تدمير للنظام السياسي الاقطاعي للملوك ونبلاء اوروبا وصعود النظام البرجوازي الجمهوري حيثما توحدت ٦٢ مقاطعة المانية في دولة قومية واحدة على رأسها سلطة مركزية واحدة بجيش واحد، والحال نفسه كان في فرنسا وتكرر في ايطاليا..الخ.

وبداهة لقد حل النظام السياسي البرلماني المبني على الفصل بين السلطات وعلى التعددية السياسية وحرية الصحافة والانتخاب..الخ. محل سلطة الملوك والامراء ورجال الدين، وبأختصار حلت الديمقراطية البرجوازية وساد منطق العقل فالبرلمان المنتخب هو الذي يسن التشريعات والقوانين بديلا لارادة الكنيسة ومعتقداتها السماوية، وما ينتجه عقل الانسان في ميادين العلوم هو الموجه لحركة المجتمع وقفز التعليم وترسخ العلم الجامعي.